محددات النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المتعلقة بالمؤسسة وهيكلها المالي

The internal growth determinants of small and medium-sized enterprises in Algeria related to the enterprise and its financial structure

رزاق سارة*

مخبر االعولمة والسياسات الإقتصادية جامعة الجزائر 03– الجزائر

Rezzak.sarah@univ-alger3.dz

لعبني سارة*

رأس المال البشري والأداء جامعة الجزائر 03 – الجزائر

Labani.sarah@univ-alger3.dz

تاريخ الإستلام: 2024/09/08 تاريخ القبول: 2024/09/20 تاريخ النشر: 2024/10/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة المعرفة أثر المحددات المتعلقة بالمؤسسة وهيكلها المالي على النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد قمنا باختيار هذه المحددات كونها الأكثر دراسة واختلافا بين الباحثين حيث تمكننا من الوصول الى اكثر المحددات تأثيرا على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دراسة لعينة متكونة من 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة على مدى 5 سنوات متتالية وقد استنتجنا وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات بحيث أنها تؤثر إيجابا على النمو الداخلي لهذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: نمو داخلي مؤسسات صغيرة ومتوسطة محددات نمو داخلي

تصنيف JEL: L32 D9.

Abstract:

This study aims to investigate the impact of institutional determinants and financial structure on the internal growth of small and medium-sized enterprises (SMEs). We selected these determinants due to their widespread study and variation among researchers, enabling us to identify the most influential factors on the growth of SMEs through a study of a sample consisting of 10 small and medium-sized enterprises over a consecutive period of 5 years. We found a positive relationship between these variables, indicating that they positively affect the internal growth of these enterprises.

Keywords: **:**Internal Growth, Small and Medium-sized Enterprises (SMEs), Determinants of Internal Growth

Jel Classification Codes:D9;L32.

* رزاق سارة .

1. مقدمة:

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام للدول من خلال خلق فرص عمل كثيرة أي تكوين رأس مال إجتماعي وتحسين الانتاجية وبالتالي المساهمة في التنويع الاقتصادي أصبح من اللازم البحث عن فرص تطويرها وإمكانية بقاءها في ظل المنافسة الشديدة في السوق مع كبرى المؤسسات وقد أبدت الحكومة الجزائرية اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج الحكومية والمشاريع الرامية لانعاش الاقتصاد لكن بالرغم من كل هذه الجهود تبقى العديد من هذه المؤسسات تواجه صعوبات في الانتقال الى مرحلة اخرى من النمو والقيام باستثمارات جديدة تمكنها من التوغل في السوق .

تتحدث دراستنا عن محددات النمو الداخلي المتعلقة بالمؤسسة وهيكلها المالي على وجه الخصوص نظرا لكونها من أكثر المحددات اهتماما من قبل الباحثين وقد قمنا من خلالها بدراسة تأثير هذه المحددات على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاختلافات والتناقضات التي وجدتها الكثير من الدراسات في هذا المجال حيث قمنا بأخذ عينة مكونة من 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناشطة في مختلف القطاعات في الجزائر وحاولنا دراسة العوامل التي تؤثر علىنموها الداخلي وعلى ضوء ذلك يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل يتأثر النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالمحددات المتعلقة بالمؤسسة وهيكلها المالي؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي تم إستخراجهامن خلال دراسة العديد من الأبحاث في المجال والتي تحدثت عن أثر هذه المحددات على النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- الفرضية 1: يتأثر النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بخصائص المؤسسة المتمثلة في الحجم والعمر والشكل القانوني وطبيعة النشاط.
- الفرضية 2: يتأثر النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهيكلها الماليالمتمثل في الأموال الخاصة و الديون .

من خلال دراسة هذه الفرضيات يمكننا ايجاد العوامل المؤثرة على النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد قمنا باستخدام المنهج الافتراضي الاستنباطي التحليلي الذي يقوم على اساس بناء فرضيات والتحقق من صحتها من خلال تحليل النتائج المتوصل اليها في الدراسة القياسية وذلك باعتماد نموذج الإنحدار الخطي البسيط ويتناول الجزء الأول من هذه الدراسة الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحددات نموها الداخلي بينما يتناول الجزء الثاني دراسة تحليلية لأثر هذه المحددات على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2.مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنقوم خلال هذا المحور بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضبط إطارها القانوني وتبيان واقعها وتطورها في الجزائر.

2. 1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوجد تعاريف كثيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد أخذت في مجملها معيار عدد العمال ورقم الاعمال ومجموع الأصول كأسس لتحديد مفهومها نذكر منها تعريف البنك الدولي الذي قام بتقسيمها الى ثلاث أقسام مؤسسة مصغرة لا يتجاوز عدد موظفيها 10 عمال واجمالي أصولها اقل من 100000دولار ،مؤسسة صغيرة لا يتجاوز عدد موظفيها

50 عامل ولايتجاوز مجموع أصولها 3 مليون دولار ومؤسسة متوسطة تظم 300 عامل ولايتجاوز مجموع أصولها 15 مليون دولار (بعيط، 2017، صفحة 123)

كما صنفها الاتحاد الأوروبي سنة 1996 على أساس ثلاث مشروعات مشروع مصغر يحتوي على أقل من 10 عمال ،مشروع صغير يشغل اقل من 50 عامل ولايتجاوز رقم أعماله 7 ملايين أورو ،ومشروع متوسط يتضمن أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمال 40 مليون أورو مع استيفاء معايير الاستقلالية (شوقي جبار، 2014، صفحة 105)

2.2 . الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تختلف التشريعات التي تنظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر ولقد اعتمدنا في هذا التعريف على نص المادة 5 من أحكام القانون التوجيهي رقم 17-02 الصادر بتاريخ 10 يناير سنة 2017 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي عرفها بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية حيث أنها:

- تشغل أكثر من واحد(1) الى مائتي وخمسين (250) شخصا
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة(4) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري
- تستوفي معيار الاستقلالية. ويقصد بها حسب ذات المادة كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة او مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

كما اشارت كل من المواد 8 و 9 و10 الى تعريف كل من المؤسسة المتوسطة والمؤسسة الصغيرة والمؤسسة الصغيرة جدا على النحو التالي:(أنظر الجدول 01).

نلاحظ من خلال الجدول أن المشرع الجزائري قام بتصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب رقم الأعمال وعدد العمال إلى مؤسسات متوسطة والتي لايتجاوز رقم أعمالها 4 ملايير دينار جزائري وعدد عمالها 250 عامل ومؤسسات صغيرة لايتجاوز رقم أعمالها 400 مليون دينار جزائري ولاتشغل أكثر من 49 عامل ومؤسسات صغيرة جدا يقل رقم أعمالها عن أربعين مليون دينار جزائري ولايتعدى عدد عمالها 9 عمال.

3.2 . واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة والجدول التالي يبين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنوات 2018-2019-2020-2021(أنظر الجدول 02والشكل 01 و02)

نلاحظ من خلال الجدول 02 ومن خلال الأشكال 01 و02 أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطور خلال سنوات 20192020 و2021 بمعدل 4% ليصل إلى 109991 مؤسسة متوسطة وصغيرة خاصة في حين سجلت المؤسسات العمومية تراجعا بنسبة 2% لتصل إلى 225 مؤسسة متوسطة وصغيرة عمومية .

يمثل الجدول 03تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب قطاع النشاط خلال سنوات 20202019و2021 حيث نجد بأن عدد المؤسسات ذات الطابع الخدماتي يفوق عدد المؤسسات في القطاعات الأخرى فقد سجلت أعلى نسبة نمو بمعدل 5% وهذا يعني أن نسبة كبيرة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تم إنشاؤها تقوم بنشاط خدماتي (أنظر الجدول 03).

من خلال تحليلنا للجدول 04 فقد سجلت القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة أونجام تطورا ملحوظا حيث كان النصيب الأكبر منها للقطاع التجاري بنسبة 13% يليها قطاع الصيد بنسبة 7% ثم قطاع الأشغال

العمومية بنسبة 6% ثم كل من القطاع الحرفي والفلاحي بنسبة 4% في حين يحتل قطاع المحروقات والطاقة والقطاع الخدماتي ذيل الترتيب بنسبة 3%(أنظر الجدول 04).

3.ضبط مفهومي النمو والنمو الداخلي للمؤسسة ومحدداته

1.3.مفهوم نمو المؤسسة

رغم اختلاف التعاريف المتعلقة بالنمو الا انها تصب كلها في معنى واحد حيث يرى () penrose,1959 صاحب نظرية النمو أن له معنيان حيث يعبر أحيانا عن ارتفاع رقم الاعمال او زيادة في الحجم او تحسين في النوعية (zakia ait oufkir, 2020)في حين يرى (starbuck,1965) بأن النمو ليس ظاهرة عفوية او عشوائية ولكنه نتيجة لقرار التوظيف او عدم الطرد او قرار زيادة الإنتاج استجابة لزيادة الطلب ومن أهم المؤشرات التي يقاس بها النمو هي عدد العمال والمبيعات (janssen, 2002)

ويمكن قياس النمو قياسا كميا من خلال الأرباح ،الحصص السوقية ،اليد العاملة كما يمكن قياسها قياسا نوعيا من خلال قيامها بتحسين وضعيتها التنافسية عن طريق تحسين منتجاتها والبحث عن قنوات توزيع جديدة ويعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة من أهم المؤشرات التي تقيس نمو المؤسسة على المدى الطويل (لعجالي، 2012، صفحة 59).

2.3.أشكال نمو المؤسسة

تقع المؤسسة بين خيارين للنمو حيث هناك من تضع النمو الداخلي كأولوية وهناك من تفضل اللجوء الى النمو الخارجي ويوجد العديد من الدراسات التي حددت معايير المفاضلة بين النمو الداخلي والخارجي نذكر منها المفاضلة على أساس مصدر التمويل وتعني أنه إذا اتجهت المؤسسة الى التمويل الذاتي(إعادة استثمار الأرباح)و الاستدانة فإنها تتجه إلى النمو الداخلي ،بينما إذا نوعت من مصادر تمويلها واتجهت الى مصادر خارجية فيمكن القول بأنها تتجه نحو النمو الخارجي ،كما يمكن المفاضلة بينهما على أساس ارتفاع رقم الأعمال المحقق فإذا كان محققا في الخارج كإرتفاع الصادرات فهنا يعبر عن النمو الخارجي أما اذا كان محققا في المنشأ الأصلي فإنه يعتبر نموا داخليا.

3.3.النمو الداخلي للمؤسسة:

يوجد اختلافات كثيرة بين الباحثين في تعريفهم للنمو الداخلي نظرا لإرتباطه بعدة مظاهر ومن بين التعاريف التي تناولت النمو الداخلي نذكر تعريف1975 الباحثJacquemin الذي عرفه على أنه" إستخدام المؤسسة لمواردها الخاصة لتنفيذ سياستها الإستثمارية والتي تمول بالأرباح الغير موزعة أو باللجوء الى الوسطاء الماليين"(بن ساسي، 2008، صفحة 34).

كما عرفها مؤسس نظرية النمو1959 edithpenrose على أنها ذلك السلوك المتمثل في الإرتفاع في العوامل الكمية كحجم الإنتاج ،اليد العاملة ،الحصة السوقية، رقم الأعمال ،والصادرات ،والذي يؤدي الى إنعكاسات في المتغيرات الداخلية للمؤسسة كالتغير في الهيكل التنظيمي ،نمط التسيير وطبيعة النشاط(Penrose, 1963, p. 13).

أما بالنسبة ل J.Houssiaux 1966 فنمو المؤسسة هو"ذلك النمو المنجز باستخدام الإحتياطات المتراكمة من الدورات السابقة " ويتمثل كذلك في حيازة إستثمارات جديدة أو العمل على تطوير الوسائل الإنتاجية الحالية(الياس، 2008، صفحة 54) ،وقد شكلت دراسة paturel 1981 مرجع اخر متعلق بنمو المؤسسات حيث عرفه بأنه "حيازة أو إنشاء المؤسسة لأصول غير جاهزة للإنتاج لأنها تحتاج الى إندماج مع باقي عوامل الإنتاج الضرورية لتحقيق المخرجات "(لعجالي، 2012، صفحة 82).

من خلال ما سبق نستنتج أن النمو الداخلي للمؤسسة يتمثل في إنشاء أو حيازة المؤسسة لإستثمارات جديدة تهدف الى الزيادة في القدرة الإنتاجية من خلال دمج مختلف الموارد الداخلية المادية والمعنوية (الياس، 2008، صفحة 55).

4.3.محددات النمو الداخلي للمؤسسة

تعددت الدراسات الأجنبية والجزائرية التي تحدثت عن النمو الداخلي للمؤسسات بصفتها ظاهرة معقدة ومتشعبة ولايمكن حصرها في تعريف واحد ومن بين هذه الدراسات نذكر(frankjanssen,2002),(olivierlohest,2006) (إلياس بن ساسي،2008)،(medaoui,2014)وقد قامت هذه الدراسات بتحديد وقياس عدد كبير من محددات النمو منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي .

سنركز في دراستنا على مجموعة المحددات الأكثر ذكرا في الدراسات بحيث قمنا بتقسيمها الى مجموعات منها محددات متعلقة بالمؤسسة ومحددات مرتبطة بالهيكل المالي.

1.4.3محددات متعلقة بالمؤسسة

يوجد مجموعة من خصائص الشركة المؤثرة بذاتها على نموها الداخلي نذكر منها ما يلي:

- **الحجم:** يعتبر الحجم من أكثر المحددات التي حظيت باهتمام الباحثين الذين قاموا باختبار قانون جبرات1931 والذي نص على إستقلالية نمو المؤسسة عن حجمها حيث إنقسم الباحثون إلى قسمين فمنهم من خلص إلى وجود علاقة سلبية بين حجم المؤسسة ونموها(1997,delmar; 2002, janssen ;2004,teurlai ;2012,nukunu)ومنهم من خلص إلى وجود علاقة إيجابية(1991,kalleberg and leicht ;Singh et Whittington ,1975)وقد لاحظ إيفانز(1987) وجود علاقة سلبية بين الحجم والعمر من جهة وبين نمو الشركات المتوسطة والصغيرة من جهة أخرى بعد أخذه لعينة تضم 20000 شركة صناعية متوسطة وصغيرة في حين نجح في تأكيد استنتاجاته بأن قانون جبرات 1931 أجري على عينة مكونة فقط من المؤسسات الكبيرة .(Jean-Luc GUYOT, 2006, p. 11)
- **العمر:** كشفت العديد من الدراسات عن وجود إرتباط سلبي بين نمو المؤسسة وعمرها نذكر منها (2002;papadaki) (harabi;2007);(jenssen;2011) حيث نجد بأن الشركات الناشئة تنمو أحسن من الشركات القديمة (boukrif nouara, 2022) وبالتالي كلما كانت المؤسسة أصغر سنا كلما كان نموها عاليا ويرى (javanovic;1982) بأن إستفادة المؤسسة من مكاسب الكفاءة يتناقص مع عمر الشركة(Jean-Luc GUYOT، 2006، الصفحات 11-12)
- **القطاع:** صنفت العديد من الأبحاث قطاع النشاط ضمن المحددات البيئية ، وتنوعت الدراسات فمنها ماوجد اختلافات قطاعية كبيرة من حيث معدلات نمو المؤسسات (Brush et Changati،1998) ; (1994,Storey;)(1993, Siegel)ومنها ما لاحظ أن معدل النمو القطاعي لا يؤثر على نمو المؤسسة(1999,Wijewardena); (1991,kalleberg) ومنها ماخلص الى غياب علاقة بين هذه المتغيرات(Gaël Gueguen, 2015, p. 107) (1999,delmar) .

ويرى (1989;philips et kirchoff) أن القطاع متوسط أو عالي التكنولوجيا يحتوي على نسبة مرتفعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالقطاعات الأخرى كذلك لاحظ (1982;dunkelberg et cooper) نفس الظاهرة بالنسبة لقطاعات النقل والبناء والبيع بالجملة في حين نفى (1999;dahlqvist) ذلك حيث وجد بأن الشركات التي تنتمي الى قطاعي البيع بالتجزئة والخدمات تؤثر سلبا على النمو في حين أن(1997;julien) لم يجد علاقة بين نسبة الشركات النامية ونسبة الشركات ذات النمو المرتفع داخل القطاع وعلية لايوجد تأثير بين الشركات في نفس القطاع (Jean-Luc GUYOT، 2006، صفحة 14)

- **الشكل القانوني:** ترى بعض الدراسات أن أصحاب الشركات ذات المسؤولية المحدودة لديهم حافز متابعة أعمال محفوفة بالمخاطر وفي المقابل ينتظرون عوائد ومعدلات نمو أعلى (1981,Stiglitz) وبالتالي فإن الشكل القانوني

للمؤسسة يؤثر على معدل نموها وقد وجدت هذه الدراسات أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة لها معدل نمو أكبر من المتوسط(najib, 2005, p. 8)

2.4.3محددات متعلقة بالهيكل المالي للمؤسسة

يتم تمويل المؤسسة على المدى الطويل من خلال مزيج من الديون والأموال الخاصة وهو مايعرف بالهيكل المالي للمؤسسة وقد يؤثر تغير هذا الهيكل على النمو كزيادة أثر الرافعة المالية الذي يؤدي الى زيادة النمو أو كتناقص الديون الذي يؤدي الى تناقص النمو، قام كل من(2007,hermelo);(2011,jang)بدراسة العلاقة بين المردودية ونمو المؤسسة فوجد بأن الزيادة في المردودية تؤثر إيجابا على النمو وبالتالي فإن المردودية تعتبر أفضل مؤشر للموارد المالية حيث إنتاج المؤسسة لإيرادات عالية يمكنها من تمويل مشاريع جديدة أو الدخول في أسواق جديدة أو الاستثمار من خلال الحصول على موارد مالية من الزيادة في الأرباح المحتجزة أو القدرة على الإستدانة وبالتالي تحقق معدل نمو مرتفع .

وفي المقابل توجد دراسات أخرى تنفي وجود أي علاقة بين المردودية والنمو منها (1959,penrose) الذي وجد أن معدل المردودية يتناقص عندما يزيد معدل النمو (hana, 2022, pp. 68-69)، وتعتبر الموارد المالية مهمة جدا للمؤسسة عند نشأتها حيث أن رأس المال الذي الكافي لمدة ثلاث سنوات يعد ضمانا من أجل استمراريتها وزيادة حجمها (frank lasch, 2005, p. 41)

1.2.4.3 التمويل الذاتي

ذكرت العديد من الدراسات أن المؤسسات التي تعتمد على الموارد الداخلية كالأرباح المحتجزة ورأس المال الخاص تتمتع بفرص نمو أعلى مثل دراسة (1977Myers, S. C;) حول الشركات المقترضة حيث يسعى المالكون لتحقيق أقصى قدر من رفاهيتهم مع تقليل الإعتماد على الديون وقد أثبت في دراسته أن العلاقة بين رأس المال الخاص والرافعة المالية والنمو هي علاقة إيجابية كما ذكر(1995;Hutchinson R W) في دراسته حول هيكل رأس المال وقرارات الإستثمار للشركات الصغيرة التي يديرها أصحابها أنهم يسعون للحفاظ على إستقلالية مواردهم المالية الخاصة بكفاءة أكبر (Yazdanfar، 2012، صفحة 17)فيما اعتبر (1978;R.Paturel) أن التراكم في الأرباح المحققة يعتبر مصدرا طبيعيا لتمويل نمو المؤسسة وبالتالي يمكن التعبير عن النمو الداخلي بواسطة المردودية المالية أي مردودية الأموال الخاصة كما أكد على أن المؤسسات الصغيرة يمكنها الإعتماد على التمويل الذاتي كوسيلة وحيدة للتمويل في حالة إستحالةحصولها على قروض فزيادة حجمها تزيد من احتمالية لجوءها إلى قروض بنكية (الياس، 2008، الصفحات 133-134).

2.2.4.3 الاستدانة

أكدت دراسة (colot et croquet, 2007) على وجود علاقة إيجابية بين حجم المؤسسة و مستوى إستدانتها فبالنظر الى المشاريع المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يكون من الصعب على البنوك تمويلها لأنها محفوفة بالمخاطر وفي المقابل فإن المؤسسات الكبرى التي تملك أصولا ثابتة ذات قيمة مرتفعة تحصل بسهولة على تمويل خارجي وربما ديون مرتفعة مقارنة بالمؤسسات التي تملك اصولا ذات قيمة منخفضة.

وتفند دراسات أخرى وجود علاقة بين حجم المؤسسة ومستوى إستدانتهاحيث يمكن للشركات الكبرى الوصول إلى الأسواق المالية بسهولة في حين تعجز عن ذلك المؤسسات الصغيرة كما يمكن لها خلال فترة وجودها الحصول على قدرة تمويل ذاتي تغنيها عن اللجوء الى الديون (mohamed adaskou, 2018, pp. 7-8).

4. العينة والمتغيرات المستخدمة

1.4 عينة الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى فهم العوامل التي تؤثر على النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمتعلقة بالمؤسسة وهيكلها المالي حيث قمنا بجمع المعلومات من خلال البيانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(anade) بالإضافة الى المعلومات المصرح بها في الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري (cnrc) .

تتكون العينة المدروسة من 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة مصنفة حسب القانون الجزائري تمت دراستها على مدى خمس سنوات متتالية (من 2018 الى غاية 2022) والتي تعتبر مدة كافية لتحديد ماإذا كانت المؤسسة تنمو وذلك عبر تحليل المعلومات والقوائم المالية المنشورة في موقع المركز الوطني للسجل التجاري وقد قمنا باستخدام برنامج eviews12 من أجل إستخراج النتائج معالجتها.

2.4 متغيرات الدراسة

بالنسبة للمتغيرات المستخدمة يشكل النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتغير المراد تفسيره (المتغير التابع)بينما تشكل المتغيرات الأخرى المذكورة في الدراسات والتي تهم دراستنا متغيرات تفسيرية (مستقلة) وتتمثل في المحددات التي تؤثر على النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم تقسيمها الى محددات متعلقة بالمؤسسة كالحجم والعمر وقطاع النشاط والشكل القانوني ،ومحددات أخرى متعلقة بالهيكل المالي للمؤسسة متمثلة في الإستدانة والتمويل الذاتي.

- **قياس المتغير التابع:** يوجد العديد من المؤشرات التي تعبر عن نمو المؤسسة مثل عدد العمال ورقم الأعمال و مجموع الإيرادات وكذا مجموع الأصول وغيرها ولكنيعتبر مؤشر عدد العمال ورقم الأعمال من أهمها وأكثرها تفسيرا (OUFKI، 2023، صفحة 163)وقد قمنا بقياسه من خلال التغير النسبي« (Et - Et-1) / Et-1) »لرقم الأعمال خلال خمس سنوات متتالية والذي يعتبر من أكثر المؤشرات شيوعا وإستخداما في الدراسات (JANSSEN، 2002، صفحة 14) .
- **قياس المتغيرات المستقلة:** قمنا بتحديد مجموعة من المتغيرات المستقلة بناءا على نتائج الدراسات السابقة وقد تم إختيارها حسب ما يتناسب مع المعلومات المتوفرة لدينا حيث سنقوم بدراسة أثرها على النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تم إختصارها في الجدول التالي مع ذكر الفرضيات التي تقابل كل متغير: (أنظر الجدول 05) .

3.4طريقة معالجة وتحليل البيانات

قمنا بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتحليل نتائج دراستنا حيث يسمح هذا النموذج بإعداد نمذجة رياضية في شكل معادلة خطية للعلاقة بين المتغير التابع والمستقل وكذلك التنبؤ بقيم المتغير التابع بناءا على متغيرات مستقلة وتبيان أثر هذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ويتكون هذا النموذج من متغيرين yوهو المتغير التابع و x وهو المتغير المستقل وتكتب صيغته الرياضية كما يلي : $Y= B0 + B1X + \mu$ بحيث أن B0 هي متغير ثابت وتعبر عن قيمة متوسط المتغير التابع عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل بينما B1 فتعبر عن قيمة التغير في المتغير التابع اذا تغير المتغير المستقل بوحدة واحدة أما μ فيعبر عن العوامل الأخرى عدا المتغيرات المستقلة والتي تؤثر في المتغير التابع (اسماعيل، 2018، صفحة 184).

من خلال تحليلنا للعينة المدروسة أظهرت نتائج الدراسة أن 20% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مؤسسات متوسطة بينما 80% منها تمثل مؤسسات صغيرة وصغيرة جدا أما من حيث العمر فتعتبر 60% منها ذات عمر يقل

عن 10 سنوات بينما 40 % فهي عبارة عن مؤسسات يتجاوز عمرها 10 سنوات وتتخذ هذه المؤسسات أشكالا قانونية مختلفة حيث نجد 40%منها عبارة عن شركات مسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد و20% شركات ذات مسؤولية محدودة بينما تمثل 40% الباقية شركات عائلية كشركات التضامن تنشط80% منها في قطاع الخدمات بينما تنشط 20% الأخرى في قطاع الإنتاج والبيع بالجملة بنسب متساوية.

وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التمويل الذاتي 60% من إجمالي المؤسسات محل الدراسة بينما 40% منها فتعتمد على التمويل بواسطة الديون المقدمة من طرف هيئات الدولة كالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر بدرجة أولى ثم الديون البنكية بدرجة ثانية بالنظر إلى صعوبة الحصول على التمويل من البنوك خاصة خلال المراحل الأولى وهذا راجع إلى ارتفاع درجة المخاطر(أنظر الجدول 06 والشكل 03) .

4.4 تقديم النتائج

تظهر نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط بواسطة المربعات الصغرى ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% و 10% في الجدول التالي :(أنظر الجدول 07) .

من خلال تحليل نتائج الجدول نجد أن المتغيرات X,T, K,F,A هي متغيرات معنوية عند 5% في حين نجد أن المتغير S غير معنوي وقد تم توزيعها على النحو التالي:

❖ **محددات متعلقة بالمؤسسة**

A: تمثل الحجم(معنوية).

F: تمثل الشكل القانوني (معنوية).

K: تمثل العمر (معنوية).

T: تمثل قطاع النشاط(معنوية).

❖ **محددات متعلقة بالهيكل المالي للمؤسسة**

X: تمثل الأموال الخاصة(معنوية).

S: تمثل الديون البنكية والديون المقدمة من هيئات الدولة(غير معنوية).

وقد قمنا بإدخال اللوغاريتم من أجل التمكن من المقارنة بين المتغيرات والتي تعتبر الأكثر دلالة في التعبير عن النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5.4إختبار صلاحية النموذج

- هنالك علاقة طردية بين متغير A متغير التابع B فكل تغير في A بواحدة واحدة يؤدي إلى التغير في B ب0.610 كما أن هذا المعامل معنوي في حدود 1% حيث يقدر ب 0.000.
- هنالك علاقة طردية بين متغير F متغير التابع B فكل تغير في Fبواحدة واحدة يؤدي إلى التغير في B ب0.660 كما أن هذا المعامل معنوي في حدود 1% حيث يقدر ب 0.0007.
- هنالك علاقة طردية بين متغير K متغير التابع B فكل تغير في K بواحدة واحدة يؤدي إلى التغير في B ب0.951 كما أن هذا المعامل معنوي في حدود 5% حيث يقدر ب0.0259
- هنالك علاقة عكسية بين متغير S متغير التابع B فكل تغير في S بواحدة واحدة يؤدي إلى التغير في B ب-0.006 كما أن هذا المعامل غير معنوي في كل المستويات 1%5% 10% حيث يقدر ب 0.6814.

- هنالك علاقة طردية بين متغير T متغير التابع B فكل تغير في T بواحدة واحدة يؤدي إلى التغير في B ب3.924 كما أن هذا المعامل معنوي في حدود 1% حيث يقدر ب 0.0003.
- هنالك علاقة طردية بين متغير X متغير التابع B فكل تغير في X بواحدة واحدة يؤدي إلى التغير في B ب0.030 كما أن هذا المعامل معنوي في حدود 1% حيث يقدر ب 0.0005.
- في حالة أن متغيرات المستقلة تساوي الصفر فإن حجم المتغير B تقدر ب1.787و.ن.

❖ **حساب معامل التحديد R^2**

$$R^2 = \frac{\sum(\hat{y}_i - \overline{Y})^2}{\sum(y_i - \overline{Y})^2}$$

بالحساب:

$$\boldsymbol{R^2 = 0,890597}$$

$$\boldsymbol{R^2 = 89,05\%}$$

نسبة التباين المفسر يقدر ب89.05% أي أن نموذج يفسر 89.05% من التغيرات الحاصلة في قيمة مبيعات المؤسسة B أما النسبة $(\boldsymbol{1 - R^2})$ فتعبر عن نسبة التباين غير مفسر وتقدر ب10.95% وهي تتعلق بمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

❖ **معامل التحديد المصحح $\overline{R^2}$:**

$$\overline{R^2} = 1 - \frac{n-1}{n-p} \times (1 - R^2)$$

$$\overline{R^2} = 0,869422$$

❖ **معامل الارتباط r:** بما أن معامل التحديد يساوي مربع معامل الانحدار فيمكن إيجاد معامل الارتباط بعلاقة التالية:

$$r = \pm\sqrt{R^2} = \pm\sqrt{0,890597}$$

$$\boldsymbol{r = \pm 0,94371447}$$

أما إشارة معامل الارتباط من إشارة معامل $\hat{\beta}$ وبما أن هنالك علاقة طردية فإن قيمة معامل الارتباط بينهما يكون موجب أي:

$$\boldsymbol{r = 0,94371447}$$

حيث نلاحظ وجود ارتباط قوي.

❖ **حسب الخطأ معياري للتقدير $\sigma_{y,x}$**

$$\sigma_{y,x} = \sqrt{\frac{SSE}{n-p}} = \sqrt{\frac{\sum(y_i - \hat{Y})^2}{n-p}}$$

$$\sigma_{y,x} = 1.455748$$

-اختبار F:

فرضية العدم H_0: نموذج الانحدار المتعدد ليس له قدرة للتنبؤ (نموذج غير صالح) عند مستوى دلالة 5%.

فرضية البديلة H_1: نموذج الانحدار المتعدد لديه القدرة للتنبؤ (نموذج صالح) عند مستوى دلالة 5%.

القيمة معنوية لمعامل F تقدر ب0.000 وهي أصغر من 1% ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي نموذج الانحدار المتعدد لديه القدرة للتنبؤ عند مستوى دلالة 1% أي أنه نموذج صالح.

من خلال ماسبق يمكن تمثيل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل من خلال النموذج الرياضي التالي:(أنظر االشكل 04) .

وبالتالي :

B = 0.1032+(0.0000)A+(0.0007)F+(0.0259) K-(0.6814) S+(0.0003) T+(0.0005) X

حيث أن :

B:النمو الداخلي المعبر عنه بمعدل النمو في رقم الأعمال

A: الحجم

F: الشكل القانوني

K: العمر

T: قطاع النشاط

X: الأموال الخاصة

S: الديون البنكية والديون المقدمة من هيئات الدولة.(أنظر الشكل 05)

جدول 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

حجم المؤسسة	المؤسسة المتوسطة	المؤسسة الصغيرة	المؤسسة الصغيرة جدا
رقم الاعمال	بين 400 مليون و 4 ملايير دينار جزائري	لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري	اقل من أربعين مليون دينار جزائري
عدد العمال	من 50 الى 250	من 10 الى 49	من 1 الى 9

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني http://www.industrie.gov.dz (تاريخ الزيارة 06 جانفي 2024).

الجدول 02: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلا ل سنوات 2019-2020-2021

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2019	2020	معدل التطور %	2021	معدل التطور %
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	103693	106049	2%	109991	4%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	243	229	-6%	225	-2%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة(bulletin d'informationstatistique de la pme) لسنوات 2019-2020-2021 (https://www.industrie.gov.dz/wp-content/uploads/documents/bis/BIS-2021-05-38.pdf)

(https://fr.scribd.com/document/538323296/bulletin-PME-36-VFF)

. (https://fr.scribd.com/document/663367269/BIS-2022-03-40-pdf-1)

الجدول 03: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال سنوات 2019-2020-2021

قطاع النشاط	2019	2020	معدل التطور %	2021	معدل التطور %
الفلاحي	7481	7690	3%	8010	4%
المحروقات والطاقة	3066	3115	2%	3243	4%
الاشغال العمومية	190170	193964	2%	199331	3%
الصناعي	103693	106121	2%	109991	4%
الخدماتي	614375	631459	3%	662185	5%
الحرفي	274554	288724	5%	288724	0%

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة(bulletin d'informationstatistique de la pme) لسنوات 2019-2020-2021 (https://www.industrie.gov.dz/wp-content/uploads/documents/bis/BIS-2021-05-38.pdf)

(https://fr.scribd.com/document/538323296/bulletin-PME-36-VFF)

(https://fr.scribd.com/document/663367269/BIS-2022-03-40-pdf-1) .

الجدول 04: تطور القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من طرف وكالة اونجام خلال سنوات 2019-2020-2021حسب القطاع(دينار)

قطاع النشاط	القروض الممنوحة سنة 2019	القروض الممنوحة سنة 2020	معدل التطور %	القروض الممنوحة سنة 2021	معدل التطور %
الفلاحي	8 437 926 881,00	8 728 734 619,93	3%	9 063 169 357,00	4%
المحروقات والطاقة	18 172 615 893,00	18 927 108 148,27	4%	19 561 102 405,00	3%
الاشغال العمومية	6 803 178 174,00	7 172 745 292,47	5%	7 591 104 080,00	6%
الخدماتي	16 756 968 152,00	17 218 307 526,07	3%	17 775 707 023,00	3%
الحرفي	9 309 463 337,00	9 703 650 667,62	4%	10 136 421 920,00	4%
تجاري	1 079 870 769,00	1 206 017 460,37	12%	1 367 615 285,00	13%
الصيد	115 842 560,00	126 278 694,92	9%	135 631 739,00	7%

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة(bulletin d'informationstatistique de la pme) لسنوات 2019-2020-2021 (https://www.industrie.gov.dz/wp-content/uploads/documents/bis/BIS-2021-05-38.pdf)

(https://fr.scribd.com/document/538323296/bulletin-PME-36-VFF)

(https://fr.scribd.com/document/663367269/BIS-2022-03-40-pdf-1)

الجدول 05 : فرضيات الدراسة وكيفية قياسها

المتغيرات			القياس	الفرضيات
	المتغير التابع	النمو الداخلي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة	معدل نمو رقم الأعمال	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الداخلي ومعدل نمو رقم الأعمال
المتغير المستقل	6 محددات النمو الداخلي	معدل نمو مجموع الأصول	الفرضية 1	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجمها
		1-اقل من 10سنوات 2-غير ذلك	الفرضية 2	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمرها
		1-خدماتي 2- انتاجي 3-البيع بالجملة	الفرضية 3	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع نشاطها
		1-شركة ذات مسؤولية محدودة الشخص الوحيد (eurl) 2-شركة ذات مسؤولية محدودة (sarl) 3-شركة التضامن 4-غير ذلك	الفرضية 4	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشكلها القانوني
		القرض البنكي أو قرض مقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	الفرضية 5	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستدانة من البنك أو من هيئة الدولة
		الأموال الخاصة	الفرضية 6	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الذاتي

المصدر : من إعداد الباحثين

الجدول رقم 06 : توزيع عينة الدراسة حسب الحجم العمر الشكل القانوني قطاع النشاط ونمط التمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحجم		العمر		الشكل القانوني			قطاع النشاط			نمط التمويل	
	مؤسسة متوسطة	مؤسسة صغيرة وصغيرة جدا	اكثر من 10 سنوات	اقل من 10 سنوات	شركة مسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد	شركة مسؤولية محدودة	غير ذلك	الخدمات	الإنتاج	البيع	تمويل ذاتي	استدانة من البنك أومن هيئة الدولة
10	20%	80%	40%	60%	40%	20%	40%	80%	10%	10%	60%	40%

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعلومات المتحصل عليها

الشكل 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال سنوات 2019-2020-2021

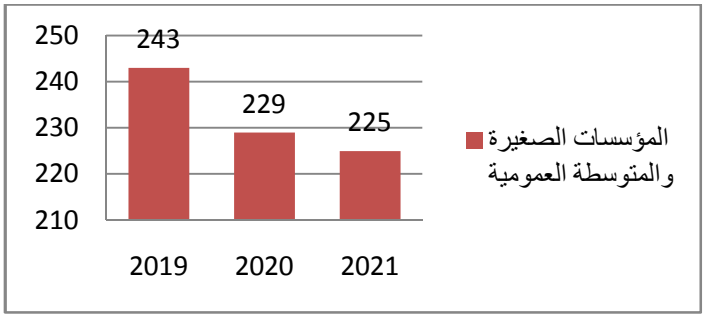

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول 02

الشكل 02: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال سنوات 2019-2020-2021

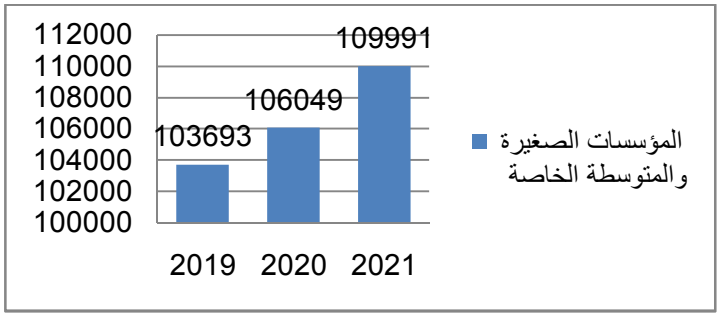

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول 02

الشكل 03: التمثيل البياني لنتائج الدراسة

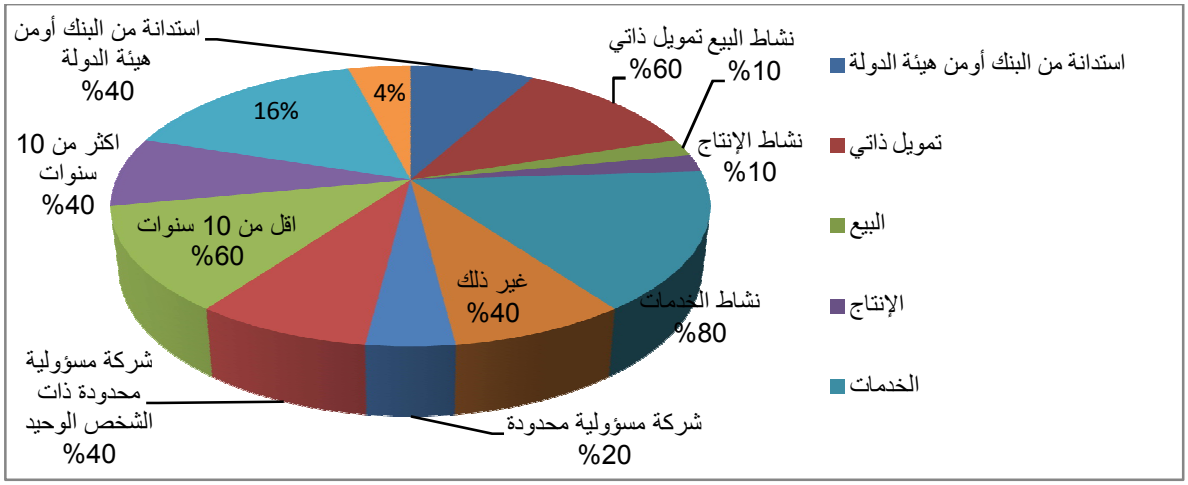

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول 06

الشكل رقم 04: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط

Dependent Variable: B
Method: Least Squares
Date: 04/23/24 Time: 23:31
Sample: 1 50
Included observations: 38

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.787479	1.064589	1.679032	0.1032
A	0.610810	0.110621	5.521644	0.0000
F	0.660965	0.174526	3.787190	0.0007
K	0.951294	0.406623	2.339498	0.0259
S	-0.006184	0.014922	-0.414429	0.6814
T	3.924376	0.957492	4.098597	0.0003
X	0.030276	0.007811	3.876184	0.0005

R-squared	0.890597	Mean dependent var	14.22880
Adjusted R-squared	0.869422	S.D. dependent var	1.455748
S.E. of regression	0.526043	Akaike info criterion	1.717953
Sum squared resid	8.578348	Schwarz criterion	2.019614
Log likelihood	-25.64111	Hannan-Quinn criter.	1.825282
F-statistic	42.05931	Durbin-Watson stat	1.585256
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج eviews 12

الشكل 05: التمثيل الرياضي لنموذج الانحدار الخطي البسيط

Estimation Command:

==========

LS B C A F K S T X

Estimation Equation:

==========

B = C(1) + C(2)*A + C(3)*F + C(4)*K + C(5)*S + C(6)*T + C(7)*X

Substituted Coefficients:

==========

B = 1.78747941081 + 0.61080962535*A + 0.66096466195*F + 0.951293513776*K - 0.00618425864478*S + 3.92437565458*T + 0.0302762901777*X

المصدر: مخرجات برنامج eviews 12

5.خاتمة:

من خلال تحليل نتائج الإنحدار الخطي البسيط تبين مدى قوة المتغيرات المأخوذة في تفسير النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث إتضح أن 5 متغيرات من أصل 6 تعتبر متغيرات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% وتمثل محددات متعلقة بالمؤسسة (الحجم العمر الشكل الفانوني قطاع النشاط) ومحددات أخرى مالية (التمويل الذاتي) والتي تؤثر إيجابا على النمو الداخلي في حين أن التمويل بواسطة الديون أظهر نتائج غير معنوية وعلاقة سالبة . وقد تم إختيار هذه المتغيرات نظرا لأنها الأكثر تفسيرا للنموذج والأكثر ودراسة في الأدبيات .

هدفنا من خلال هذه الدراسة هو مساعدة مالكي هذه المؤسسات في التعرف على العوامل التي يجب العمل عليها إذا أرادو تحقيق نسب نمو عالية وتحسين وضعية شركاتهم من خلال إنجاز مخطط أعمال واضح والعمل على تحقيقه حيث أن إنشاء هيكل تنظيمي فعال وحسن إختيار الهيكل المالي الذي يمكنهم من مواجهة المخاطر والإحتفاظ بنسبة معينة من الأرباح المحتجزة قد يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو قوية ومنافسة كبرى المؤسسات في السوق وبالتالي خلق فرص عمل وإمتصاص البطالة.

❖ **النتائج:**

هدفت دراستنا إلى تبيان العوامل المؤثرة على النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد قمنا بإستخراج النتائج التالية:

- يتأثر النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحجمها حيث كلما كان حجم المؤسسة صغيرا كلما زاد نموها الداخلي.
- يتأثر النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعمرها حيث كلما كان عمر المؤسسة صغيرا كلما لجأت إلى النمو الداخلي.
- يتأثر النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكلها القانوني حيث أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الوحيد تحقق معدلات نمو أعلى من الشركات ذات الأشكال القانونية الأخرى .

- يتأثر النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاع النشاط التي تعمل فيه حيث نجد أن معظم هذه المؤسسات هي مؤسسات خدماتية وتحقق معدلات نمو أعلى من القطاعات الأخرى.
- يتأثر النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل الذاتي حيث نجد أن المؤسسات التي تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل نشاطها تحقق معدلات نمو كبيرة .
- تؤثر الإستدانة سلبا على النمو الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواءا كانت من طرف البنك أو من طرف هيئات الدولة حيث أن المؤسسات التي تتحصل على قروض تحقق معدلات نمو سالبة خاصة خلال بدايتها نتيجة قيامها بتسديد أعباء الديون (ارتفاع تكلفة الديون).

❖ **التوصيات:**

- الإبتعاد عن الإقتراض خاصة خلال المراحل الأولىوالإعتماد على الأموال الخاصة.
- توجيه الفائض من الأرباح لتمويل النشاط الداخلي وزيادة الإنتاجية.
- الإعتماد على إستراتيجية التخصيص من أجل تخصيص الموارد لتحسين المنتوج أو الخدمة.
- إعتماد هيكل تنظيمي فعال ذو خبرة في المجال.
- التكوين المستمر للعمال ومواكبة التطورات التكنولوجية.
- تحسينخلية البحث والتطوير في المؤسسة والعمل على تقديم أفضل المنتوجات والخدمات وذلك عبر التقرب للزبائن ودراسة أذواق المستهلكين.

6. قائمة المراجع:

1. berrah kafia boukrif nouara .(2022) .les déterminants de la croissance des pme algériennes :caséchantillon des pme privées de la wilaya de béjaia .journal desétudes financières comptables et managériales.99
2. bousbaa hana .(2022) .the relationship between financial performance and firm sustainable growth:evidence from algerian companies .afaq review of research and studies.69-68
3. Darush Yazdanfar .(2012) .The Impact of Financing Pattern on Firm Growth: Evidence from Swedish Micro Firms .International Business Research.17
4. Frank JANSSEN&Olivier LOHEST Jean-Luc GUYOT .(2006) .Facteurs influençant la croissance de l'emploi des PME wallonnes . center for research in change,innovationand strategy.11
5. Frank JANSSEN .(2002) .Les déterminants de la croissance de l'emploi des P.M.E. relatifs aux caractéristiques du dirigeant d'entreprise .Congrès international francophone sur la PME.14
6. frank janssen .(2002) .les déterminants de la croissance de l'emploi des pme relatifs aux caractéristiques de dirigeant de l'entreprise .congrès international francophone sur la pme -hec montréal.1
7. frédéric le roy,said yami frank lasch .(2005) .les determinants de la survie et de la croissance des startup tic .revue francaise de gestion.41
8. harabi najib .(2005) .determinants of firm growth:an empirical analysis from morocco .munich personal RePEc archive.8
9. naima boutbhirt,fatma zaroual mohamed adaskou .(2018) .les déterminants de la croissance des pme :une analyse comparative sur un panel d'entreprises de la région souss-massa,maroc 14 .ème cifepme2018-toulouse.8-7
10. Olivier Giacomin,frank janssen Gaël Gueguen .(2015) .persistance dans le temps des déterminants de la croissance des pme . Revue internationale P M EÉconomie et gestion de la petite et moyenne entreprise.107
11. Penrose .(1963) .facteurs conditions et mécanismes de la croissance de l'entreprise .paris.

12. s,et dussuc,b geindre .(2015) .capital social et recherche en pme .revue internationale pme.30

13. said ouhadi zakia ait oufkir .(2020) .les facteurs déterminants de la croissance des pme :vers la proposition d'un modèle de recherche .international journal of business and technology studies and research.2

14. Zakia AIT OUFKI .(2023) .Le potentiel de croissance des PME marocaines : vers une approche sociopsychologique .Revue Economie&Kapital.163

15. الياس بن ساسي. (2008). محاولة ضبط مفهومي النموالداخلي والنمو الخارجي للمؤسسة كمنطلق للمفاضلة بينهما. مجلة الباحث 34.

16. امال بعيط. (2017). برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر -واقع وافاق-. الجزائر : جامعة باتنة1.

17. بن ساسي الياس. (2008). المؤسسة امام خيار النمو الداخلي والنمو الخارجي . الجزائر: جامعة الجزائر 3 كاية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير .

18. د.جمال معتوق ود.سبتي اسماعيل. (2018). الموازنة التخطيطية للمبيعات ،دراسة قياسية مقارنة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الشبكات العصبية. الآفاق للدراسات الإقتصادية 184.

19. لعجالي. (2012). دور تحليل الموارد والكفاءات في تحديد استراتيجيات نمو المؤسسة -دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. الجزائر: جامعة فرحات عباس -سطيف.

20. مختاري فيصل بلحنافي امينة. (بلا تاريخ). اشكالية راس المال الاجتماعي بين المفهوم والقياس. 6.

21. مصطفى قمان شوقي جبار. (2014). السوق المالية البديلة كألية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -مع الاشارة الى حالة الجزائر- . مجلة التنظيم والعمل 105.